إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قرارى الجمعية العامة ١٦/٣٧ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ و ٣/٤٠ المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ بشأن السنة الدولية للسلم،

واذ تدرك بأن دعم وتحقيق المثل العليا للسلم بجميع الوسائل الممكنة، وهو ما يشكل احد المقاصد الاساسية لميثاق الامم المتحدة،

واستلهاما لنداء الامم المتحدة الخاص بالسنة الدولية للسلم الذى تضمن أن السلم والأمن الدوليين يشكلان هدفا عالميا وان تعزيزهما يقتضي قيام الدول والشعوب بعمل متواصل وايجابي هادف الى منع نشوب الحرب وإزالة مختلف الأخطار التي تهدد السلم - بما في ذلك الخطر النووى - واحترام مبدأ عدم استعمال القوة، وحل النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية،

وانطلاقا من مبادىء الدين الاسلامي والأديان السماوية التي تدعو الى السلم وحسن الجوار،

واذ تستذكر صلاحياتها التي تستهدف العمل على رفع مستوى النشاط الاقتصادى والمحافظة على العلاقات الاقتصادية وتقويتها وتناول الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والعلاقة المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية،

واذ تعبر عن الاعتقاد بأن العدوان بجميع اشكاله، وما تعانيه منطقة غربي آسيا من ويلات الحروب واستمرارها وتراكم آثارها المدمرة من شأنه تفاقم الأضرار المادية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية بدلا من توفير الطاقات كافة للمشاركة الفعالة في جهود التنمية ومصالح شعوبها،

تعلن:

١- عزمها على العمل من اجل السلم وفقا لاهداف ميثاق الامم المتحدة ومبادئه؛

٢- تأكيدها على ضرورة ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية من خلال التطبيق الكامل لقرارات الامم المتحدة من اجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية؛

٣- تأكيدها على ان استمرار الحرب العراقية الايرانية تشكل خرقا لمبادىء واهداف ميثاق الامم المتحدة في السلام ومن شأنها هدر الطاقات البشرية والمادية للطرفين ولبلدان المنطقة مما يهدد مصالح شعوب المنطقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما وأن للعراق موقفا ايجابيا من قرارات الامم المتحدة التي تدعو الى إنهاء الحرب وإحلال السلام؛

٤- تأكيدها على ان استمرار الأوضاع الراهنة في لبنان قد أدى الى تهديد سيادته وأمنه ووحدة اراضيه، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيه؛

٥- تدعو الأمين العام للامم المتحدة والجمعية العامة والمجتمع الدولي الى مزيد من الدعم للجهود المبذولة لحل هذه القضايا وفقا لميثاق المنظمة الدولية وتمشيا مع روح السنة الدولية للسلم.

الجلسة العامة الثالثة
٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦